المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/06/2012

الصبار يشرح موقفه من منح الحصانة للعسكريين

تزنيت
محمد الشيخ بلا

لم يترك محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فرصة تكريمه في مدينة تزنيت، صبيحة أول أمس السبت، تمر دون أن يوجّه انتقاداته المباشرة للصحافة الوطنية، التي تحدثت عن رفض مجلسه مشروعَ حصانة العسكريين رقم 01.12، الذي تقدمت به إدارة الدفاع الوطني، والمتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة لعسكريي القوات المسلحة الملكية.

وقال الصبار، في اللقاء الدراسي المخصص، الذي نظم في تزنيت حول موضوع «الحق في المدينة وحقوق المدينة»، من طرف المجلس الجهوي لحقوق الإنسان وجامعة ابن زهر وبلدية تزنيت: «سامح الله بعض الصحافيين الذين قالوا إن الصبار يرفض منح الحصانة للعسكريين»، مضيفا أن الموقف لا يتعلق به شخصيا وأن «جميع أعضاء المجلس الوطني يشتغلون وليس الصبار وحده». وبخصوص موضوع اللقاء، أوضح الصبار أن «أغلب المشاكل التي يعيشها المجال الحضري تنتج عن ضعف المؤسسات العمومية وعجزها عن ضمان حقوق المدينة وحقوق ساكنتها، وهو ما يفرض التأسيس لمقاربة الحقوق ومقاربة المسؤوليات لبناء المستقبل».

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد وصف منح الحصانة للعسكريين بأنه «قرار غير دستوري»، وحذر من الموافقة على الفقرة الأولى من المادة السابعة، التي تنص على أنه «لا يسأل جنائيا العسكريون في القوات المسلحة، الذين يقومون تنفيذا لـلأوامر التي تلقوها من رؤساءهم التسلسليين في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني، بمهمتهم بطريقة عادية»، معتبرا أن المادة المذكورة تطرح عدة تحديات ومشاكل قانونية، على اعتبار أنها لا تندرج ضمن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الحكامة الأمنية وبعيدة عن التوجهات التشريعية المقارنة في مجال مسؤولية العسكريين وعن الاجتهاد القضائي والوثائق الإعلانية والبرنامجية المعتمَدة على الصعيدين الدولي والجهوي، والمتعلقة، أساسا ،بالحكامة الأمنية.

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان
(محمد الحمزاوي)

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عقد، في الأسبوع الأخير من شهر ماي الماضي، ورشة عمل خصّصت لإبداء الرأي بخصوص مشروع القانون، الذي يمنح العسكريين حصانة جنائية، تمنع متابعتهم جنائيا في حال تورطهم في أي فعل يمس الحقوق المدنية أثناء مزاولتهم عملهم. وقد ركزت الورشة على مناقشة هذا القانون من زاوية القانون المقارن ومن زاوية الدستور الجديد والقانون المقارن، ومن زاوية القوانين الداعية إلى الحكامة الأمنية والمناهضة لمسألة الإفلات من العقاب.

افتتاح أشغال اليوم الدراسي حول "حقوق المدينة والحق في المدينة" بتزنيت

افتتحت صباح يوم السبت 16 يونيو 2012، فعاليات اليوم الدراسي حول "حقوق المدينة والحق في المدينة" بمدينة تيزنيت، والذي يهدف إلى فتح نقاش حول الحق في المدينة والذي يعتبر في صلب الاهتمامات الرئيسية للمجتمع، بالنظر إلى كونه موضوعا حرجا من حيث الشكل الحضري أو من حيث الحكامة، أو من حيث الثقافة والتراث والبيئة والإنسان والخدمات.

وافتتح محمد شارف رئيس الجلسة فعاليات اليوم الدراسي، حيث أكد على ضرورة العمل من خلال مقاربة تشاركية تستحضر كافة الأطراف التي من شأنها أن ترقى بحقوق المدينة والحق في المدينة، مضيفا أن هذا اليوم الدراسي، هو مجرد محطة تأمل جماعية من أجل وضع اقتراحات فعالة لوضع تصور يهدف إلى ترسيخ ثقافة الحق في المدينة.

كما أشار إلى أن الطموح الذي يحذو منظمي اليوم الدراسي، هو تحقيق مدينة للجميع والتطلع إلى المدينة الحالمة، بالرغم من وجود إكراهات .

تلتها كلمة محمد صبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث دعا إلى مقاربة الحق في التنمية من منظور حقوقي في إطار منظومة حقوق الإنسان.

أما عبد اللطيف أعمو، رئيس الجماعة الحضرية لتيزنيت، فأكد على ضرورة اندماج المدينة، مستحضرا التحولات والتغيرات السريعة والمرتبطة بعصر العولمة والتطور التكنولوجي وهو ما أدى إلى سيادة الإقصاء الذي يشعر المواط بغياب حقوق الإنسان في هذا المجال، ودعا في نفس السياق المجالس المنتخبة إلى ترسيخ حقوق الإنسان، قائلا أن سياسة المدينة يجب أن تشمل منظومة حقوق الانسان والحق في الديمقراطية والكرامة والحق في السكن والحق في الأمن والمساواة بين الرجل والمرأة، اعتماد نظام الحكامة المحلية.

ويشمل برنامج اليوم الدراسي ثمان مداخلات تهم الأولى موضوع "الدينامية والسياسات الحضرية بالمغرب على ضوء التجارب الدولية" ويؤطرها عبد الرحيم قسو، مهندس وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتتناول المداخلة الثانية موضوع "المدن والمجتمع في المغرب الكبير: أية استدامة؟" يؤطرها بوزيان جغرافي بجامعة باريس 8.

والمداخلة الثالثة حول موضوع "المدينة القانونية والمدينة الواقعية: أية مواطنة وأي حق في المدينة المغربية؟" يؤطرها محمد بن عتو جغرافي بجامعة ابن زهر وعضو المركز الجهوي للهجرات، المجال والمجتمع.

المداخلة الرابعة حول موضوع "المدينة ورهانات التراث المادي واللامادي بالمغرب" يؤطرها كريم الرويسي مهندس معماري.

والمداخلة الخامسة حول "المدينة ورهان التنمية المستدامة في المغرب" تؤطرها حورية التازي صديق محامية وخبيرة قانونية.

فما ستعالج المداخلة السادسة موضوع "الحق في التراث وحقوق التراث" يؤطرها مصطفى العريصة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش.

أما المداخلة السابعة فستتطرق إلى موضوع "المذكرة 21 في المغرب والعالم" يؤطرها لكبير حجو عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية.

أما المداخلة الثامنة فتعالج موضوع "حقوق المدينة والحق في المدينة: المعنى والرهانات" تؤطرها فاطمة بن الشريق عضوة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بأكادير.

كما يشمل برنامج اليوم الدراسي ورشات تهم "التمدن وموقع المواطن في سيرورة صناعة المدينة"، و"المدينة المتضامنة أية أفاق؟" و" التنمية والتراث والتدبير البيئي للمدينة" و"الحكامة الحضرية: تيزنيت من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية".

وسيقدم التقرير التركيبي لأشغال الورشات، في ختام اليوم الدراسي، الذي يشارك في أشغاله طلبة ماستر الهجرة والتنمية المستدامة كلية الآداب – جامعة ابن زهر.

وجدير بالذكر أن اليوم الدراسي نظم من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير بشراكة مع الجماعة الحضرية لتزنيت وجامعة ابن زهر أكادير.

انطلاق فعاليات اللقاء الدراسي حول حقوق المدينة بتيزنيت

السبت, 16 حزيران/يونيو 2012 12:31 | الكاتب: تيزنيت 24 | | |

انطلقت صباح اليوم السبت بدار الثقافة فعاليات اليوم الدراسي المنظم من قبل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير والمجلس البلدي لتيزنيت، وجامعة بن زهر، حول "حقوق المدينة والحق في المدينة"، وذلك بمشاركة عدد من الأساتذة الباحثين والمهتمين والمهندسين والمنتخبين، وخلال الجلسة الافتتاحية استمع الحاضرون لكلمات المنظمين والمجلس البلدي والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، كما تم تكريم هذا الأخير رفقة كل من الحقوقي نور الدين رضى الرئيس السابق للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، والحقوقي محمد بريء، مؤسس المنتدى المغربي لحقوق الإنسان.

انطلاق فعاليات اللقاء الدراسي حول حقوق المدينة بتيزنيت

من الملاحظات الأكثر تداولا أن المجتمع أصبح يميل إلي التحضر. فنصف سكان العالم يعيش في المدن (في حين ما تزال الحاجة إلى تحديد مفهوم المدينة ومفهوم التنمية المشتركة)، حيث وصلت الساكنة العالمية في المدن إلي 4/3 في منتصف القرن 21. وقد أضحت الدول المغاربية التي تمر بمرحلة الانتقال الحضري تمثل هذه العتبة في مرحلة متقدمة. والواقع أن معدل التحضر مرتفع جدا؛ لأن عدد المدن في ارتفاع مستمر، والنموذج الحضري يتنوع بتنوع المدن الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع التجمعات شِبه الحضرية، في مرحلة أصبح التضخم السكاني في تراجع، والتوسع المجالي أضحى عنوانا للنمو الحضاري.

ارتفعت الساكنة الحضرية للمغرب من 20% سنة 1936 إلى 30% سنة 1960، لتصل إلى 50% في بداية القرن 21؛ لأن المدينة في المتخيل الريفي رمز للحياة السهلة والناجحة، مثلما هي رمز للممكن والمرغوب فيه. وبالتالي فإن السياسة حكر على المدينة التي أضحت مكان صراع المبادئ والقيم المتضاربة أحيانا في المناطق الريفية التي تكيفت بشكل أسرع مما كنا نعتقد، ولكنها ما زالت لم ترق إلى مستوى التحضر الكلي، بل هي مناطق ذات وضع خاص.

ففي المغرب، كباقي العالم، يمكن أن نلاحظ بأن مستقبل المجتمع الإنساني لا يمكن له إلا أن يندمج مع مستقبل المجتمع الحضري. ومع ذلك، لا يليق أن نقبل باختفاء الحياة الريفية، وتمثلات القرية، باعتبارها عمقا مجتمعيا لها رمز المؤسسة الاجتماعية والمعرفة المتبادلة.

إن تعميم الحياة المدنية ونشر المفاهيم الحضرية (تخطيط ، تقنية عمرانية، تراث عمراني)، هي التوحيد الشامل لعلاقات الإنتاج؛ ولا ريب في أن هذا هو ما يهيمن في ظل الليبرالية، علما بأن المجتمعات الحضرية تعيش المسار نفسَه في كل مكان، ونمطُ العيش نفسُه متماثل على الرغم من أن الخصوصيات الثقافية والفقر وعدم الولوج إلى الديمقراطية يمكن أن تهيمن على الواقع الحضري، وعلى المرافق السكنية والتنظيم المؤسساتي، إلخ...

الحق في المدينة باعتباره مفهوما حديثا

لقد ظهر مفهوم *"الحق في المدينة"* سنة 1970 في السياق الفرنسي، حيث يتميز التحضر بانتقال حضري كبير مثل الطرق السيّارة بين المدن، وتنفيذ مئات الآلاف من الأمتار المربعة من المكاتب، وعمليات التجديد لتثمين المجال الحضري، وتهيئ استقبال الشرائح الاجتماعية المتوسطة في إطار التوسع.

فقد برزت الأعمال الاجتماعية وتطورت بتفاعل مع العمليات الكبرى التي قادتها الدولة، باعتبارها فاعلا وحيدا ومهيمنا؛ فهي تتخذ أشكالا من المعارضة يتناولها النقاش الفكري، وخاصة علم الاجتماع الحضري الجدري حسب تصور هنري لوفيبر Henri Lefebvre ، حيث تعززت العملية بمفهوم آخر يجرنا تدريجيا إلى مفاهيم التشاور والمشاركة Manuel Castells ومن بعده مانويل كاستل المواطنة في اتجاه تحول نحو اللاتمركز التدريجي.

الحق في المدينة مفهوم جديد في الدول المغاربية

تعتبر المرحلة الأولى صفحة بيضاء إلى حدود سنوات 1960-1970، حيث سمحت بوجود متدخلين عموميين ومنعشين عقاريين (تقنيون-منجزون مهيكلون وغير مهيكلين).

إن تطور الحركة الجمعوية منذ بداية التسعينات يأتي في سياق حصري تصاعدت فيه الحركات الاحتجاجية الاجتماعية ضد التوسع العمراني العشوائي والهامشي، بيد أن مفهوم الحق في المدينة غير شائع في الدول المغاربية، وهو شبه غائب في التمثلات الاجتماعية، حتى يتسنى له أن يأخذ شكلا من أشكال حقوق الإنسان: إنه "الحق في العيش الكريم"، الذي يبدأ من السكن اللائق. وهنا لا بد من التمييز بين المغرب وتونس، حيث يبقى تدخل الدولة أقل وقعا من ليبيا والجزائر. فالولوج إلى المرافق الاجتماعية كالماء الشروب والصرف الصحي والكهرباء يبقى حقا وشرطا ضروريا للمحافظة على الانتماء لمجتمع وطني، في حين أن الحق في العيش في بيئة صحية بمدينة مريحة تكون فيها القوانين مطبقة ومحترمة من قِبَل جل المواطنين نادرا ما يذكر ممارساته. هدفنا هو المساهمة في المناقشات لتحديد الخطوط العريضة لرؤية واضحة لمشروع مدينة للجميع

الهدف من هذا اليوم الدراسي

أن تفتح نقاشا حول ،(CRDHAوبالتالي، فمن خلال اتخاذ شعار "***الحق في المدينة***"،تريد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير (واحدة من الاهتمامات الرئيسية لمجتمعنا، إذ أصبح موضوعا حرجا سواء من حيث الشكل الحضري أو من حيث الحكامة، ولكن أيضا من حيث الثقافة والتراث والبيئة والأطفال والشباب والمعوقين، والتنقل الخ. الكل، بفضل عدد لا يحصى من الطفرات التي تولدها ديناميكية في المناطق الحضرية. هذا النمو الحضري الباسل يشكك في جوهر الحياة في المدينة، كمكان للعيش معا بين المواطنين والحضريين. إن حجم وتعقيد القضايا التي تثيرها الدعوة لمناقشة هادئة على حد سواء، يتطلب أيضا إجراءات واضحة وفنية وإدارية وقانونية ومجتمعية على حد سواء وقائية وملائمة، لمواجهة غضب عارم في المناطق الحضرية التي نمر بها! كل هذه العناصر هي في حد ذاتها مثيرة للجدل، والتي يتم بناؤها من المناقشات التأسيسية في مسألة :

الحق في المدينة.

ماذا يعني اليوم العيش في المدينة، ؟ ما هي السياسات الحضرية؟ ماذا عن المصلحة العامة في مدننا؟ ماذا عن مشاركة السكان؟ كيف تتموقع في مدننا الإرادة العامة والإرادة الترابية، منطق المجال والإجراء، المطالب الاجتماعية والسياسة العمومية، منطق السوق ومنطق المواطنة. كيف نتغلب على الاعتراضات واللامبالاة بين القطاعين العام والخاص؟ ما المدينة التي نريدها ليوم غد؟ ما نمط الحياة الذي نريد؟ ما العلاقات التي نريد مع الآخرين في تنوعها، ما هو الإرث الثقافي المنشود الذي سنترك للأجيال المقبلة؟ كيف ننشط ونعبئ المجتمع بأسره في علاقة تعاون فعال في مجال التنمية الحضرية؟ ما هو مكان المواطنين والسكان في المناطق الحضرية في تسيير المدينة؟ كيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟ وما إلى ذلك من الأسئلة الكثيرة حول اللاتوافق في الآراء، غير العلمية والسياسية والاقتصادية. فمن الضروري تحفيز النقاش حول "***الحق في المدينة***"،في حضور مجموعة من الفنيين والسياسيين والإداريين وصانعي القرارات والباحثين، كما يسمح للمجتمع المدني في التعبير عن رأيه وعرض تجاربه وتحليل ممارساته. هدفنا هو المساهمة في المناقشات لتحديد الخطوط العريضة لرؤية واضحة لمشروع مدينة للجميع

لقاء حول حقوق الإنسان بتيزنيت وتكريم لمحمد الصبار

أدرار بريس، تيزنيت

انطلقت صباح اليوم السبت بدار الثقافة فعاليات اليوم الدراسي المنظم من قبل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير والمجلس البلدي لتيزنيت، وجامعة بن زهر، حول ''حقوق المدينة والحق في المدينة''، وذلك بمشاركة عدد من الأساتذة الباحثين والمهتمين والمهندسين والمنتخبين، وخلال الجلسة الافتتاحية استمع الحاضرون لكلمات المنظمين والمجلس البلدي والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، كما تم تكريمه رفقة كل من الحقوقي نور الدين رضى الرئيس السابق للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، والحقوقي محمد بريء، مؤسس المنتدى المغربي لحقوق الإنسان.

وقد صب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، جام غضبه على الصحفيين الذين تحدثوا في الأيام القليلة الماضية عن رفضه منح الحصانة للعسكريين، قائلا في معرض كلمته بعد تلقيه درعا تكريميا على هامش اليوم الدراسي حول حقوق المدينة، ''سامح الله بعض الصحفيين الذي قالوا إن الصبار يرفض منح الحصانة للعسكريين''، مضيفا أن ''جميع أعضاء المجلس الوطني يشتغلون وليس الصبار وحده''، وقد أثار حديثه عن حصانة العسكريين فضول عدد من الحاضرين في اليوم الدراسي، الذين تجاذبوا أطراف الحديث حول الموضوع.

لقاء كما قدم السيد عبد اللطيف أوعمو رئيس المجلس البلدي لتيزنيت، اعتذار عامل إقليم تيزنيت، عن الحضور لفعاليات اللقاء الدراسي المنظم صبيحة اليوم السبت بدار الثقافة حول حقوق المدينة. كما قدم محمد شارف مسير اللقاء ورئيس المكتب الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأكادير اعتذار عمر حلي، رئيس جامعة بان زهر عن الحضور، لتزامن ذلك مع التزامات أخرى.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير تنظم يوما دراسيا حول "الحق في المدينة«

هبة سوس

* نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، بتعاون مع الجماعة الحضرية بتزنيت وجامعة ابن زهر بأكادير، يوما دراسيا حول " الحق في المدينة"، وذلك يوم السبت 16 يونيو 2012 بمدينة تزنيت.

وتمثل الهدف من هذا اللقاء في فتح نقاش حول موضوع المدينة باعتباره من القضايا الهامة التي تشغل المجتمع وتستقطب اهتماما متزايدا سواء من ناحية الشكل الحضري أو الحكامة بل وحتى الثقافة والتراث والبيئة والأطفال والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، الخ.

إن تعدد التحديات المرتبطة بالمدينة وطابعها المعقد يستوجب فتح نقاش جدي وهادئ حول الإجراءات والتدابير التقنية والإدارية والقانونية والاجتماعية والوقائية المناسبة للحد من الإشكالية المطروحة في هذا الإطار.

وبناء على هذه العناصر، المثيرة في حد ذاتها للجدل، يتأسس النقاش المرتبط بإشكالية الحق في المدينة.

وسيتم خلال هذا اللقاء مناقشة مجموعة من النقاط ومحاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة من بينها: ماذا يعني العيش في المدينة اليوم؟ ماذا عن مشاركة السكان؟ كيف تتشكل الإرادة العامة في المدن والمطالب الاجتماعية والصحية والسياسات العمومية؟ أي مدينة نريدها للمستقبل؟ أي علاقة نريد بنائها مع الآخرين على اختلافهم؟ أي تراث ثقافي نريد تركه للأجيال المقبلة؟ كيف يمكن تعبئة الجماعة للمشاركة بفعالية في التنمية الحضرية؟.

كما دارت أشغال هذا اللقاء حول ثلاثة محاور أساسية، وهي: "الدينامية والسياسات الحضرية بالمغرب على ضوء التجارب الدولية"، "السياسات العمومية والمنطق الاجتماعي"، "البيئة بين الحدود والممارسات"،"الحق في المدينة والمشاركة المواطنة، بين النظريات والممارسات في المغرب والخارج ".

وشارك في هذا اللقاء مجموعة من الخبراء والمنتخبين والإداريين والمسؤولين والباحثين، وكذلك بعض فعاليات المجتمع المدني من أجل الاطلاع على خبراتهم وتحليل ممارساتهم بهدف إغناء النقاش المفتوح.

وقدعقدت الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بدار الثقافة بمدينة تزنيت صبيحة اليوم المذكور

درس تيزنيتي للبرلمان المغربي

شكل اليوم الدراسي حول الحق في المدينة وحقوق المدينة الذي نظمه المجلس البلدي لمدينة تيزنيت بشراكة وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ـــ أكادير وجامعة ابن زهر، والذي احتضنه فضاء دار الثقافة بمدينة تيزنيت يوم أمس ، مبادرة للتفكير والنقاش الجماعي في حاضر ومستقبل المدينة كفضاء اجتماعي وعمراني تتقاطع فيه تبادلات إنسانية مفعمة بالحيوية والدينامية والتغيير الذي يتطلب مواكبة متجددة على مستوى التدبير المواكب لحاجات الأفراد والجماعات التي تعيش في فضاء يتقاطع فيه الحيز الخاص والعام.

وبالاضافة للقيمة العلمية لهذا اليوم وإضافته النوعية على مستوى الحضور والفاعلين الذين خلصوا في نهاية اليوم إلى توصيات يمكن أن تشكل قاعدة وأرضية لأنشطة أخرى تصب في إغناء النقاش العمومي المتعدد الأطراف، لم يخلو هذا اليوم من ومضات تنظيمية سعت لمواكبة النقاش والسجال حول تنزيل الدستور سواء في شقه الحقوقي أو على مستوى التدابير والاجراءات التقنية الكفيلة بتنزيل مضامينه بما يتلاءم مع التنوع والغنى الثقافي واللغوي للمغرب.

وفي هذا الاطار، حرصت اللجنة المنظمة على توفير ترجمة فورية بثلاث لغات ـــ أمازيغية، فرنسية، عربية ـــــ مما مكن جميع الحاضرين من التفاعل مع مختلف العروض التي قدمت بالفرنسية والعربية دون مركب نقص، خصوصا وأن فريق الترجمة من الشباب الكفء تمكن بكفاءة عالية من توفير خدمة الترجمة من و إلى اللغة الأمازيغية التي تتذرع عدة هيئات وفي مقدمتها البرلمان المغربي بنقص المعدات التقنية لتبرير إقصاء الأمازيغية ضدا على مقتضيات الدستور.

اختتام أشغال اليوم الدراسي حقوق المدينة والحق في المدينة بتيزنيت

الكاتب تيزبيرس

الأحد, 17 يونيو 2012 20:40

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، بتعاون مع المجلس الجماعي لبلدية تيزنيت وجامعة ابن زهر بأكادير، يوما دراسيا حول: " حقوق المدينة و الحق في المدينة"، يوم أمس السبت 16 يونيو 2012 بدار الثقافة بتيزنيت. وقد تم خلال هذا اللقاء مناقشة مجموعة من النقاط للإجابة عن مجموعة من الأسئلة من بينها: ماذا يعني العيش في المدينة اليوم؟ ماذا عن مشاركة السكان؟ كيف تتشكل الإرادة العامة في المدن والمطالب الاجتماعية والصحية والسياسات العمومية؟ أي مدينة ... نريدها للمستقبل؟ أي علاقة نريد بنائها مع الآخرين على اختلافهم؟ أي تراث ثقافي نريد تركه للأجيال المقبلة؟ كيف يمكن تعبئة الجماعة للمشاركة بفعالية في التنمية الحضرية؟ كما عرفت أشغال اللقاء مناقشة ثلاثة محاور أساسية، وهي: "الدينامية والسياسات الحضرية بالمغرب على ضوء التجارب الدولية"، "السياسات العمومية والمنطق الاجتماعي"، "البيئة بين الحدود والممارسات"، "الحق في المدينة والمشاركة المواطنة، بين النظريات والممارسات في المغرب والخارج " يذكر أن اللقاء شارك فيه مجموعة من الخبراء والمنتخبين والإداريين والمسؤولين والباحثين، وكذل بعض فعاليات المجتمع المدني من أجل الاطلاع على الخبرات وتبادل التجارب .

Communiqué de presse Commission régionale d'Agadir : journée de réflexion sur « les droits de la ville & le droit à la ville » Tiznit, le 16 juin 2012

La Commission régionale des droits de l'Homme d'Agadir organise, en partenariat avec la commune urbaine de Tiznit et l'Université Ibn Zohr d'Agadir, une journée de réflexion autour du thème 'les droits de la ville & le droit à la ville', et ce, le samedi 16 juin 2012 à Tiznit.

Cette rencontre a pour objectif d'ouvrir un débat sur l'une des préoccupations majeures de notre société, en l'occurrence la ville, devenue un sujet d'une actualité cruciale tant du point de vue de la forme urbaine que du point de vue de la gouvernance, mais aussi de la culture, du patrimoine, de l'environnement, des enfants, des jeunes, des personnes en situation de handicap, de la mobilité etc.

En effet, la croissance urbaine met en cause l'essence même de l'urbanité, comme lieu de vivre ensemble des citadins-citoyens. L'ampleur et la complexité des enjeux qu'elle soulève appellent à la fois à un débat serein, mais exigeant aussi, autour des actions claires et des mesures techniques, administratives, juridiques et sociétales préventives et appropriées, pour faire face au maelström urbain que nous traversons !

Autant d'éléments, eux-mêmes controversés, sur lesquels se construisent les débats constitutifs de la problématique du droit à la ville.

Habiter la ville, signifie quoi aujourd'hui ? Qu'en est-il de la participation des habitants ? Comment s'articulent dans nos villes la volonté générale et la volonté territoriale? la demande sociale, sanitaire et les politiques publiques, la raison de marché et la raison de la citoyenneté ? Quelle ville voulons-nous pour demain ? Quelles relations avec l'autre dans sa diversité, nous souhaitons ? Quel héritage culturel nous voudrions laisser aux générations futures ? Comment stimuler et mobiliser l'ensemble de la communauté résidente dans une coopération efficiente du développement urbain ?, sont autant de questions qui seront débattues lors de cette rencontre dont les travaux s'articuleront autour de trois axes : 'dynamique et politiques urbaines au Maroc à la lumière des expériences internationales' ; 'politiques publiques et logiques sociales et environnementales : les limites et les pratiques' ; 'droit à la ville et participation citoyenne, entre théories et pratiques au Maroc et ailleurs'.

Prendront part à cette rencontre les techniciens, les élus, les administrateurs, les décideurs et les chercheurs, ainsi que les acteurs de la société civile pour faire part de leurs expériences et analyser leurs pratiques dans l'objectif de dégager les contours d'une vision claire, d'un projet de ville pour tous.

La séance d'ouverture des travaux de la journée qui sera présidée par M. Mohamed Charef, président de la Commission régionale d'Agadir aura lieu à la Maison de la culture à Tiznit à partir de 9H00.

الصحافة الجهوية تخرج بتوصيات في ختام دورة "الصحافة و مقاربة حقوق الانسان " لجهة خريبكة –بني ملال

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان خريبكة – بني ملال دورة تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة الجهوية و الاعلاميين،وذلك يومي 15 و 16 يونيو 2012 بفندق البساتين ببني ملال.

بعد الجلسة الافتتاحية التي ترأسها رئيس اللجنة الجهوية للحقوق الانسان علال البصراوي رحب فيها بالمشاركين ، انطلقت اشغال الدورة التكوينية بورشة لفائدة الاعلاميين حول المقاربة الحقوقية في الاعلام اطرها ذ .المصطفى اللويزي استاذ جامعي و صحفي. وبالموازة نظمت ثلاث ورشات لفائدة اعضاء اللجنة حول:

1.اليات رصد الانتهاكات وتقصي الحقائق اطرها ذ.جميلة السيوري عضو المجلس الوطني للحقوق الانسان.

2.تقنيات زيارة اماكن الاحتجاز اطرها ذ.محمد صبري رئيس شعبة الحماية بالادارة المركزية للمجلس الوطني لحقوق الانسان.

3.معالجة الشكايات، وقد اطرها ذ.علال البصراوي

وقد عرفت الدورة التكوينية نقاشا مستفيضا بين مختلف مكونات الجسم الصحفي حول الوضع الصحفي الراهن بجهة بني ملال – خريبكة من أجل تصحيح التمثلات و المساهمة في بناء سلطة رابعة قوية قادرة على مراقبة مدبري الشان العام ووسيلة لكشف الفساد و منبرا لتوعية المجتمع.... ومن اهم ما خلص به النقاش، الاتفاق على ضرورة رفع توصيات إلى المجلس الوطني للحقوق الانسان ابرزها:

• السعي لدى الجهات الادارية على مستوى المركزي و الجهوي على ترسيخ حقوق الصحافيين و التصدي لمختلف المضايقات و المتابعات التي يتعرضون لها.

• الصحافة الالكترونية مكون اساسي في الجسم الصحفي بالجهة، لدى يتعين التدخل لدى الجهات الرسمية من أجل ضمان و احترام حقها في الوصول الى المعلومة اسوة بباقي المكونات الاعلامية.

• تخصيص جائزة سنوية لاحسن منتوج اعلامي موفق في تجسيد المقاربة الحقوقية.

• وضع برناج تاطيري سنوي قائم على المواكبة و التقويم و التكوين المستمر، يستفيد منه جميع الفاعلين في الميدان.

و اختتمت فعاليات الدورة بتلاوة تقارير الورشات و كلمة رئيس اللجنة الجهوية شكر فيها الحضور على تلبية الدعوة

خريبكة – بني ملال : خلاصات الدورة التكوينية للجنة الجهوية لحقوق الانسان

رفع اسلوب اقصاء الصحافة الالكترونية في الوصول الى المعلومة لدى الجهات الرسمية بالجهة ضمن خلاصات الدورة التكوينية للجنة الجهوية لحقوق الانسان.

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان خريبكة – بني ملال دورة تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة الجهوية و الاعلاميين،وذلك يومي 15 و 16 يونيو 2012 بفندق البساتين ببني ملال. بعد الجلسة الافتتاحية التي ترأسها رئيس اللجنة الجهوية للحقوق الانسان علال البصراوي رحب فيها بالمشاركين ، انطلقت اشغال الدورة التكوينية بورشة لفائدة الاعلاميين حول المقاربة الحقوقية في الاعلام اطرها ذ .المصطفى اللويزي استاذ جامعي و صحفي.

وبالموازة نظمت ثلاث ورشات لفائدة اعضاء اللجنة حول:

1. اليات رصد الانتهاكات وتقصي الحقائق اطرها ذ.جميلة السيوري عضو المجلس الوطني للحقوق الانسان.
2. تقنيات زيارة اماكن الاحتجاز اطرها ذ.محمد صبري رئيس شعبة الحماية بالادارة المركزية للمجلس الوطني لحقوق الانسان.
3. معالجة الشكايات، وقد اطرها ذ.علال البصراوي

وقد عرفت الدورة التكوينية نقاشا مستفيضا بين مختلف مكونات الجسم الصحفي حول الوضع الصحفي الراهن بجهة بني ملال – خريبكة من أجل تصحيح التمثلات و المساهمة في بناء سلطة رابعة قوية قادرة على مراقبة مدبري الشان العام ووسيلة لكشف الفساد و منبرا لتوعية المجتمع.... ومن اهم ما خلص به النقاش، الاتفاق على ضرورة رفع توصيات إلى المجلس الوطني للحقوق الانسان ابرزها:

- السعي لدى الجهات الادارية على مستوى المركزي و الجهوي على ترسيخ حقوق الصحافيين و التصدي لمختلف المضايقات و المتابعات التي يتعرضون لها.
- الصحافة الالكترونية مكون اساسي في الجسم الصحفي بالجهة، لدى يتعين التدخل لدى الجهات الرسمية من أجل ضمان و احترام حقها في الوصول الى المعلومة اسوة بباقي المكونات الاعلامية.
- تخصيص جائزة سنوية لاحسن منتوج اعلامي موفق في تجسيد المقاربة الحقوقية.
- وضع برناج تاطيري سنوي قائم على المواكبة و التقويم و التكوين المستمر، يستفيد منه جميع الفاعلين في الميدان.

و اختتمت فعاليات الدورة بتلاوة تقارير الورشات و كلمة رئيس اللجنة الجهوية شكر فيها الحضور على تلبية الدعوة .

بني ملال : عشرات الإعلاميين و الحقوقيين يستفيدون من دورة تكوينية نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة

استفاذ عشرات الصحفيات والصحفيين التابعين لمختلف المنابر الإعلامية الإلكترونية و الورقية و السمعية البصرية بالجهة و أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة و فعاليات حقوقية يومي15و 16يونيو الجاري ببني ملال من دورة تكوينية تمحورت حول المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية و تقوية قدرات الرصد و الحماية لدى المناضل الحقوقي .

و توزع المشاركون في الدورة التكوينية التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة بفندق البساتين إلى ورشتين خصصت الأولى للمقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية أطرها الصحفي و الأستاذ الجامعي مصطفى اللويزي و استفاذ منها أزيد من 40 صحفي و صحفية من مختلف المنابر الإعلاميةالجهوية بينما خصصت الورشة الثانية لمحور تقوية قدرات الرصد و الحماية استفاذ منها أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وأطرها كل من السيدة جميلة السيوري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مقررة مجموعة العمل المكلفة بالحماية و السيد محمد صبري رئيس شعبة الحماية بالمجلس.

و اختتمت فعاليات الدورة بتلاوة تقريري الورشتين حيث تلا السيد محمد صبري تقرير لجنة الرصد و الحماية التي اعتبرها ذات طابع داخلي تناولت أهمية الرصد في الكشف عن تجاوزات حقوق الإنسان و سبل الحماية و ركزت على تقنيات زيارة أماكن الاحتجاز و السجون كما تداول أعضاء المجلس في كيفية معالجة الشكايات الواردة على المجلس .

و أكد مقرر الورشة الثانية السيد ابراهيم بنحسو مدير موقع بني ملال أون لاين أن الصحافة مدخل أساسي لبناء دولة الحق و القانون و تكريس الحريات العامة و تحقيق التنمية الشاملة و حق أساسي من حقوق الإنسان المنصو ص عليها في المواثيق الدولية و الدستور المغربي و أكد بالمقابل أن الحقوق وحدة لا تتجزأ مما يحتم على العاملين في الحقل الصحفي اعتماد المقاربة الحقوقية في اختيار المواضيع الإعلامية و معالجتها في التزام تام بأخلاقيات المهنة .

كما رفع المشاركون في ورشة الإعلاميين عدة توصيات إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة ركزت على ضرورة وضع سياسة تأطيرية وفق برنامج سنوي قائم على المواكبة و التقويم و التكوين المستمر يستفيذ منه جميع الإعلاميين بالجهة بهدف ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية للصحفيين.

و طالبوا بضرورة تأسيس جمعيات و إطارات من شأنها عقد شراكات مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان و بضرورة تخصيص جائزة سنوية لأحسن منتوج صحفي يتوفق صاحبه في تجسيد المقاربة الحقوقية.

و أكد المشاركون في الورشة الثانية ان الارتقاء بالأداء الصحفي بالجهة رهين بتوفير أجواء الحرية و ضمانات الحق في المعلومة و التمسوا من اللجنة الجهوية السعي لدى الجهات المسؤولة على المستوى المركزي و الجهوي لترسيخ ضمانات الحرية الصحفية و التصدي لمختلف المضايقات و المتابعات التي يتعرضون لها أثناء مزاولة مهامهم وطالبوا بضرورة احترام الصحافة الالكترونية و ضمان حقها في الولوج إلى المعلومة و الحق في الخبر إسوة ببقي مكونا ت الجسم الصحفي .

كل ما يستهويك خيالك
FORZIK.COM

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة تنظم دورة تكوينية حول "تقوية قدرات الرصد و الحماية " و المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية "

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة دورة تكوينيةى حول "تقوية قدرات الرصد و الحماية " و المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية " يومي 15 و 16 يونيه 2012 بفندق البساتين بمدينة بني ملال

و سيعمل على تأطير المحور الأول لهذه الدورة التكوينية حول تقوية قدرات الرصد و الحماية ، كل من السيدة خديجة السيوري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مقررة مجموعة العمل المكلفة بالحماية ، و السيدى محمد صبري رئيس شعبة الحماية بالمجلس.

و ستتمحور أشغال المحور الأول من هذه الدورة ، الذي سيستفيد منه أعضاء اللجنة الجهوية ببني ملال – خريبكة و بعض الفاعلين الحقوقيين بالجهة، حول آليات رصد الانتهاكات و آليات زيارة السجون و معالجة الشكايات.

أما المحور الثاني من الدورة التكوينية حول " المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية " ، و الذي سيستفيد منه الإعلاميون بالجهة، فسيقوم بتأطيره السيد مصطفى اللويزي ، أستاذ جامعي و صحفي، و ستتمحور أشغاله حول المشهد الصحفي المغربي و المقاربة الحقوقية في الإعلام، فضلا عن القيام بتطبيقات عملية في المجال.

يذكر أنه تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة يتم بتاريخ 9 يناير 2012. و قد عقدت اللجنة دورتها الأولى في 4 فبراير 2012 يتم خلالها تشكيل لجانها الموضوعاتية المكلفة ب (حماية حقوق الإنسان ، النهوض بحقوق الإنسان و إثراء الفكر و الحوار في مجال حقوق الإنسان و الديمقراطية) كما ينص على ذلك النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة إلى إطلاق مسار بلورة برنامج العمل السنوي للجنة.

و تضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريكة، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس ، بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة و تلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل ، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين على صعيد الجهة. المعلومة و الحق في الخبر إسوة ببقي مكونا ت الجسم الصحفي .

دعم التكوين و جائزة سنوية لأحسن منتوج إعلامي ضمن خلاصات الورشات التكوينية للجنة الجهوية لحقوق الانسان

نظمت اللجنة الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يومي 15 و16 يونيو 2012 بفندق البساتين بني ملال ، ورشة تكوينية لفائدة إعلاميي ببني ملال ، أزيلال ،ميدلت ،الفقيه بنصالح، خنيفرة وخريبكة ،بكل مشاربهم : الصحافة المكتوبة الورقية و المسموعة المرئية والالكترونية – الرقمية وذلك في موضوع : المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية من تأطير الإعلامي والجامعي ذ/ مصطفى اللويزي . انصبت في شق نظري تعلق بتقديم عام حول المشهد الصحافي المغربي وعرض حول المقاربة الحقوقية في الإعلام و شق آخر تطبيقي ؛ ومن خلال عرض المقاربة الحقوقية تواصل النقاش حول مجموعة من القضايا التي تهم الجسم الصحفي ، من بينها :

- الحصول على المعلومة ومصداقية الخبر
- حقوق المواطن في العمل الصحفي
- أخلاقيات المهنة
- مشاكل السبق الصحفي
- الحق في الصورة
- الإعلام ورهانات الجهوية
- الرقابة القبلية والبعدية في الصحافة
- مكانة المراسل الصحفي داخل المنظومة الإعلامية
- مصادر الخبر
- الإعلام والخطوط الحمراء

كما تم خلال النقاش البناء والذي دام حوالي 6 ساعات مقسمة بين فترة صباحية و أخرى مسائية التطرق للبند 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وما يتضمنه حرية التعبير على الآراء بلا مضايقة ولا حدود ، والحق في التوصل بالمعلومة ونشرها ، ولكن في إطار المسؤولية ، أمام الناس و أمام القانون ، والحق في الولوج إلى المعلومة بشكل متساوي . وكذا مسألة صناعة الرأي العام وكذا كون المعلومة هي أساس وقاعدة الرأي وخاصة في مجتمع يتحرك ، كالمجتمع المغربي .

الشق التطبيق في هذا اليوم الإعلامي التكويني ، عرف تنظيم ورشات اشتغلت على 8 نماذج تطبيقية ، حاول من خلالها المشاركون تطبيق حضور المقاربة القانونية داخل مجوعة من الأخبار الصحفية ، سواء من حيث الاعتماد على مرجعيتها داخل القانون الدولي ، أو القانون المغربي .

والى ذلك جاءت توصيات هذا اللقاء الحقوقي – الإعلامي ، أولا بالنسبة للورشات الأولى

1- الحقوق وحدة ل تقبل التجزئة إذ أجمعت مكونات الجسم الصحافي بالجهة أن المقاربة الحقوقية منطلق أساسي لكل أداء صحافي مسؤول و ملتزم بأخلاقيات المهنة.

2-نظرا لأهمية التاطير القانوني في ترسيخ المقاربة الحقوقية للممارسة الإعلامية للصحافي يتعين على المجلس الجهوي لحقوق الإنسان وضع سياسة تأطيرية وفق برنامج سنوي قائم على المواكبة و التقويم التكويني المستمر، يستفيد منه جميع الفاعلين في الحقل الصحافي (الالكتروني مكتوب سمعي بصري)

3- الشراكة شكل من أشكال التعاون و التأطير مما يستوجب على صحافي الجهة تأسيس جمعيات و اطارات تنخرط في شراكات مع المجلس الجهوي، في هذا الشأن.

4-التحفيز عنصر أساسي للارتقاء بالأداء الصحافي بالجهة. لدى فان من شان تخصيص المجلس الجهوي لجائزة سنوية لأحسن منتوج إعلامي موفق قي تجسيد المقاربة الحقوقية .

5- لا يمكن الارتقاء بالأداء الصحفي بالجهة إلى مستوى الجودة و المهنية بدون ترسيخ ضمانات الحرية الصحافية و الحق في الوصول إلى المعلومة ، لدى يتعين على المجلس الجهوي لحقوق الإنسان السعي لدى الجهات الإدارية على المستوى المركزي و الجهوي لترسيخ حقوق الصحافيين و التصدي لمختلف المضايقات و المتابعات التي يتعرضون لها.

6- الصحافة الالكترونية مكون أساسي في الجسم الصحفي بالجهة، يتعين على المجلس الجهوي التدخل لدى الجهات الرسمية من اجل ضمان و احترام حقها في الوصول إلى المعلومة، أسوة بباقي المكونات الإعلامية.

أما بخصوص الورشة الثانية ، فجاء أنه وبعد الجلسة الافتتاحية التي يترأسها السيد البصراوي علال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة، انطلقت أشغال الدورة التكوينية حيث نظمت ورشة لفائدة الإعلاميين حول المقاربة الحقوقية المقاربة الحقوقية في الإعلام اظهرها ذ المصطفى اللويزي أستاذ جامعي و صحفي .

وبالموازاة نظمت ثلاث ورشات لفائدة أعضاء اللجنة الجهوية حول:

1- آليات رصد الانتهاكات وتقصي الحقائق أطرها ذ جميلة السيوري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

2- تغيرات زيارة أماكن الاحتجاز أطرها ذ محمد صبري رئيس شعبة الحماية بالإدارة المركزية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

3- معالجة الشكايات وقد أطرها البصراوي علال عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ضحايا "الكُومِيرَا" لا زالوا يطالبون بنتائج فحوصات الـADN

هسبريس من الدّار البيضاء
الاثنين 18 يونيو 2012 - 03:11
)صورة لرفات ضحايا انتفاضة 1984 بالنّاظور ــ عدسة طارق الشّامي(
لا زال الضحايا المنتمون إلى "جمعيّة 20 يونيو"، وهي الحاملة ضمن اسمها لتاريخ "انتفاضة العام 1981"، ينتظرون موافاتهم من لدن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بنتائج تحليلات الأحماض النوويّة ــ ADN ــ الخاصة بالشهداء وعائلاتهم.
وأعلن ذات التنظيم عن إحيائه للذكرى الـ31 لما عرف رسميّا بـــ "شهداء الكوميرا"، وفق تعبير وزير الدّاخليّة الأسبق إدريس البصري، بوقفة احتجاج أمام مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالبيضاء، رافعا شعار "تسليم رفات الشهداء ضمان لعدم تكرار ما جرى."
ويطالب المنتمون للجمعية المذكورة بتسلم جثامين الضحايا المنتظر تحديد هوياتهم، ثمّ موافاة ذوي الحقوق بشواهد الوفيّات وتحريك مسطرة جبر جميع الأضرار الفرديّة والجماعيّة بطريقة فعّالة وسريعة.
وقالت الجمعية إنّ تماطلا يتمّ من طرف المسؤولين عن معالجة الملفات العالقة والخاصة بضحايا سنوات الجمر والرصاص.. كما أردفت ضمن بلاغ توصلت به هسبريس: "يعبر الضحايا عن قلقهم العميق واستيائهم مما آلت إليه مطالبهم، انطلاقا من إشكالية الإدماج الاجتماعي، والتسوية الإدارية والمالية، والملفات المصنفة خارج الآجال والتي لم ترقى إلى تطلعاتهم."
وأورد التنظيم أيضا بأنّ الموعد الاحتجاجيّ المعلن عنه يأتي "ضدّ التدابير الأحادية الجانب التي اتخذها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حق ذوي الحقوق وأمهات الشهداء.. بطمس حقيقة ما ألتزمت به هيئة الإنصاف المصالحة في مقرراتها."..
كما طالبت "جمعية 20 يونيو" من كافة المدافعين عن حقوق الإنسان "الوقوف بحزم في وجه كل من أراد أن يمرر مشروع قانون الحصانة العسكرية"، إذ اعتبره ذات الإطار الجمعويّ " ضاربا عرض الحائط بالضمانات التي نص عليها الدستور."..
ودعي الـ CNDHمن خلال نفس الوثيقة إلى تسوية ملفات الإدماج الاجتماعي والوضعيات الإدارية والمالية في احترام لمقترحات الضحايا المدلى بها للجان المختصة ومراعاة معياري القرب والكرامة، زيادة على تسوية كافة الملفات المصنفة "خارج الآجال"، وتسوية الملفات التي صدرت في حقها مقررات تحكيم دون تطرق إلى الإدماج الاجتماعي.

قال حسن بناجح، عضو الأمانة العامة لجماعة العدل والإحسان، حول إن "قرار حفظ ملف هند زروق، منسقة عائلات مختطفي جماعة العدل والإحسان السبعة بفاس، جاء ليؤكد روايتنا بأن الملف سياسي محض وهو ملفق ومفبرك من قبل أجهزة تعمل خارج لا القانون وقواعده ولا العمل السياسي وضوابطه الأخلاقية، مما يدل دلالة قاطعة أن الأجهزة الأمنية ومن يتحكم فيها ويصدر لها الأوامر ما زالوا متشبثين بعهد السيبة".

ويبدو أن "المخزن"، يضيف حسن بناجح في اتصال هاتفي مع "هسبريس"، الذي "فبرك هذه الحادثة" يريد أن يذكر المجتمع السياسي عموما، ومعارضيه السياسيين خصوصا، بوجوده وباستمرار "أجهزته في لعب دورها القمعي بآلياتها المعروفة. وهي رسالة ستكون لها تداعياتها على المناخ السياسي الهش الذي تعيشه بلادنا، فدورية وزارة الداخلية الأخيرة التي تداول الإعلام نصها كاملا والتي تبيح التلصص والعرقلة والتضييق على أنشطة جماعة العدل والإحسان ومكونات سياسية منظمة ومعروفة بعملها السياسي السلمي، قد فتحت شهية الأجهزة المخزنية للرفع من وتيرة وحدة نشاطها القمعي باستعمال كل الوسائل حتى البائدة منها".

وأكد بناجح أن ملف هند زروق هي "حماقة" في التعامل مع العدل والإحسان تجد تفسيرها في "الدورية التي تتحدث عن استراتيجية جديدة للجماعة، وسواء كانت هذه " الاستراتيجية" حقيقة أم وهما من أوهام المخزن فهذا لا يبرر أن يتعامل معها خارج القانون وبالأساليب المنحطة المجنونة ما دام الكل يعرف أن وسائل العمل السياسي لجماعة العدل والإحسان سلمية، لكن يزول الاستغراب إذا أدركنا أن النظام لم يعد في جعبته من وسائل التدافع السياسي إلا الضرب الطائش".

واعتبر عضو الأمانة العامة لجماعة العدل والإحسان، أن الملف هو بالأساس "مشاغبات مخزنية" غير مستغربة من قبل تنظيم الجماعة نظرا لكون الجماعة لها حضور قوي في الشارع، مردفا بالقول: "هذا ما كنا نتوقعه بعد الأداء السياسي البارز للجماعة طوال السنة الماضية في الساحة المغربية والدولية ولعل آخر صورها الناصعة مسيرة 25 مارس الماضي والبروز القوي للجماعة في عدد من القطاعات المهمة في المجتمع وفي الحركات الاحتجاجية المواكبة للاختناق السياسي والبؤس الاقتصادي والاجتماعي والاستهداف المباشر المضر والمنهك لعموم الشعب والنشاط المميز خارج المغرب وآخره المشاركة الوازنة لوفد من الجماعة في قافلة " أميال من الابتسامات " التي دخلت غزة المحاصرة هذا الأسبوع".